معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي

الاستاذ الدكتور
ميسر قاسم محمد غزال
رئيس قسم الاقتصاد

مقدمة

لا يتسع هنا المجال لأستعراض كامل الخلفيات التاريخية التي انتجت اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتأزمة الحالية، وجل ما يمكن قوله هو ان الشعب العراقي وخلال ما يربو على ربع قرن لم يحصد سوى عدد من الحروب والعقوبات الدولية فالازمات التي ولدت الرعب والجوع المستمر للشعب حتى يومنا هذا.

لقد كان الاقتصاد الوطني اول واكبر المتضررين من تلك الازمات ومن سياسات الدولة غير العقلانية فكانت النتيجة اعباء ثقيلة لم يتمكن الشعب من حملها فإنعكست بتدهور الحالة المعيشية وفقدان الكثير من الحقوق والفرص فتدني الاقبال على الحياة والحماس في العمل فإنتكاس لكافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تقاس بها ديناميكية المجتمع.

ويعاني الاقتصاد العراقي حالياً ازمة اقتصادية مركبة ومتعددة الابعاد احد ابعادها او مظاهرها هو التضخم ذو المعدلات المتفجرة اما ابعاد الازمة الاخرى فهي كثيرة منها تعطل الكثير من الطاقات الانتاجية ومنها البطالة ومنها انعدام او أنخفاض معدل النمو الاقتصادي وينتج عن كل ذلك تدهور مستويات الدخل الحقيقي وانخفاض مستوى معيشة واستهلاك الفرد. ولم تظهر هشاشة او ضعف البناء الاقتصادي بشكل واضح الا بعد فرض نظام العقوبات الاقتصادية الدولية حيث كانت النتيجة الأبرز تتمثل في ظهور ركود اقتصادي عميق مصحوباً بمعدلات قياسية من التضخم سببها الأساس تدهور جهاز الانتاج والعرض وارتفاع المستوى العام للأسعار حتى مع تدني حجم الطلب الكلي.

ان الصدمات التي تعرض لها القطاع النفطي طيلة العقدين الاخيرين من القرن الماضي مضافاً اليه ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية أدخل الاقتصاد العراقي في دورة ركود حادة وطويلة وبالتالي جعل معدلات النمو للمتغيرات الاقتصادية الكلية تتجه نحو السالب.

وفي ظل تراجعات اقتصادية كهذه فإن أية سياسة نقدية او مالية توسعية سوف تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم بشكل لا يمكن السيطرة عليه.

وتحت ظروف كهذه فإن أي تعرض لدور الدولة الاقتصادي بدءً من امتلاكها لقطاع اقتصادي عام استراتيجي وانتهاءً بتخطيطها المباشر وأشرافها غير المباشر على مجمل النشاط الاقتصادي سيمنع اجراء التحولات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد العراقي، ان التلقائية او العفوية او الحرية الاقتصادية التي يتغنى بها أنصار الرأسمالية المتطرفين تصلح فقط لمستوى متقدم من التطور الرأسمالي وهي لا تصلح للأقتصاديات التي تمر بمراحل التحول من التخلف الى التنمية.

ان هذا البحث ينطلق من فرضية مفادها ان التضخم النقدي الحالي في العراق وهذا المستوى العام المرتفع للأسعار يأتي كنتيجة لتدهور وتعطل قوى الانتاج العراقية فهبوط في كمية السلع المعروضة يقابله أنفاق حكومي متزايد وغير منتج، وبالتالي فما لم تبدأ عجلة الانتاج الوطني بالدوران الفوري والسريع فإن أي من مظاهر او مؤشرات الازمة الاقتصادية الحالية ومنها التضخم لن يمكن علاجها حيث يبقى الحل في تغيير استراتيجي جوهري في مجمل المنهجيات والمنطلقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ان البعد الزماني لهذا البحث هو بداية الارتفاع الكبير في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي والذي ارتبط مع بداية التداعيات والانهيارات في المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ولكل المرحلة الزمنية الممتدة حتى يومنا هذا.

التضخم كأحد مظاهر الأزمة الاقتصادية

الركود، التضخم والبطالة واعراض مرضية اخرى هي مؤشرات ومظاهر رئيسية لأزمة اقتصادية يصاب بها اقتصاد دولة ما.

وبالرغم من وجود أسباب عامة لتلك الازمة تسري على جميع الدول ذات النظم والقوانين الاقتصادية الرأسمالية غير ان هنالك أسباباً قد تشكل حالة خاصة لهذه الدولة او تلك، ويبقى المطلوب في كل هذه الحالات هو التشخيص الدقيق لجميع تلك الاسباب العامة منها والخاصة لكي يمكن البحث عن علاجات ملائمة للخروج من تلك الازمات.

وبالنسبة للعراق يطرح السؤال التالي ابتداءاً

ماهو النظام الاقتصادي الملائم لهذا المجتمع؟ وهل سيكون بمقدور هذا الشعب ان يختار نظامه بحرية وأستقلالية؟

وأيا يكن الجواب فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي سيتشكل سيكون برأينا بحاجة الى آيديولوجية اقتصادية علمية ومرجعية فكرية موجهة ينطلق منها او يبنى عليها.

ان الازمات الاقتصادية بأنواعها هي وليدة التطور الاقتصادي الليبرالي وقوانين التناقض فوهي نتاج الصراع الاجتماعي الموضوعي. فالازمة الاقتصادية على هذا الاساس هي حالة اختلال في توازن النظام الاقتصادي. وقد تصلح بعض العلاجات في تجاوز الازمة او تخفيف حدتها لكن ازمات اخرى قد تكون حادة لحد اجهازها على النظام الاقتصادي برمته.

وهكذا فإن التضخم في العراق هو احد مظاهر الازمة الاقتصادية الممتدة وهو اختلال ناشيء عن تشوه النظام الاقتصادي وسوء الادارة الاقتصادية سابقاً وحالياً.

وقبل وضع المزيد من التساؤلات لابد من القول بأن مظاهر الازمة الاقتصادية في العراق متشابكة ومعقدة الى الحد الذي لا يمكن معه مقاربتها مع ازمات دول اخرى مثلما لا يمكن تحليلها او أسقاطها على أطر نظرية محددة، ذلك ان كثرة وتنوع العوامل التي خلفت هذه الازمة تعقد على الباحث اختيار منهجية بحث معينة او تحييد عامل من تلك العوامل لمعرفة أثر العوامل الاخرى على موضوع الظاهرة.

ان التضخم بمعنى زيادة عامة في الاسعار هو ظاهرة اقتصادية قديمة ومعروفة وبالرغم من ذلك لا يجمع جمهور الاقتصاديين على اولويات اسبابها رغم استخدامهم الواسع لهذا المصطلح.

لقد استعمل مصطلح التضخم على نطاق واسع بعيد الحرب العالمية الاولى وما حدث من سقوط شبه كامل لقيمة المارك الالماني. وكان المسبب لذلك هو الافراط في اصدار النقود الورقية لتغطية مصروفات الدولة المغلوبة وعدم قدرتها على جباية الضرائب لذلك فقد بقي هذا العامل يذكر (أي عامل زيادة اصدار النقود الورقية) كسبب تقليدي واستراتيجي لحدوث التضخم.

لكن تغيراً كبيراً في مفهوم التضخم قد حصل حينما اعلن لورد كينز بأن الطلب على النقود الناشئ عن قرارات المستهلكين واصحاب المشاريع (المستثمرين) هو العامل الحاسم في حدوث التضخم النقدي وزيادة مستويات الاسعار وليس كمية عرض النقود.

ان الاصل هو ان التضخم يبدأ حينما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد اكبر من العرض الكلي وقدرة الاقتصاد على الانتاج. والاصل ايضاً ان يتجاوز التضخم المعدلات الوسطية عندما يصل الاقتصاد الوطني الى حالة التوظيف الكامل لموارده. ان ما اصطلح على تسميته بالتضخم الركودي يحدث عندما يكون التضخم النقدي بمعدلات غير اعتيادية في ظل وجود موارد اقتصادية معطلة وغير مستغلة وهو ظاهرة اقتصادية جديدة وسمت الاقتصاد الرأسمالي المتقدم ابتداءاً من عقد السبعينيات وهو ما مثل وجهاً جديداً للازمة العامة لذلك الاقتصاد مخالفاً بذلك تحليلات النظرية الكلاسيكية.

ويؤدي التضخم المفرط الى عدم قدرة النقود على القيام بوظائفها كمخزن او وعاء للقيمة ومقياساً لها ووسيلة للتبادل. وعلى المستوى الاجتماعي يؤدي التضخم العالي الى فقدان الثقة بالعملة الوطنية والى انخفاض قيمتها واسعار صرفها في مقابل العملات الخارجية ومن جانب اجتماعي آخر يؤدي التضخم الفلكي الى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول والى استقطاب المجتمع الى اغنياء مترفين وفقراء مدقعين.

ان أي زيادة في عرض النقود بإعتبارها احد مسببات التضخم، لابد وان تقترن بزيادة في كميات الانتاج المتأتية عن زيادة في حجم الاستثمار وفي مجموع الطاقات الانتاجية.

ان ارتفاعاً في المستوى العام للاسعار بحدود 2-3 % سنوياً في أي اقتصاد لا يعد تضخماً ضاراً بل هو نتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي واداة لتحفيز المنتجين على زيادة الاستثمار والانتاج.

ان ضخ نقود اضافية في الاقتصاد العراقي حالياً اذا كان سيؤدي الى زيادة حقيقية في حجم الاستثمار وزيادة تكوين رأس المال فإن ذلك لا يكون مفيداً ومحركاً للنشاط والنمو الاقتصادي وهو في صالح التنمية الاقتصادية.

لقد قدمت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تحليلاً للعديد من المواضيع والظواهر الاقتصادية ومن بينها التضخم الذي نظرت اليه على انه زيادة في عرض النقود لا يواكبها استيعاب كاف لها من جانب النشاط الاقتصادي واستغلال الموارد الاقتصادية ونتيجة لذلك ترتفع اسعار السلع والخدمات وعوامل الانتاج. ان ارتفاع كلف الحصول على عوامل الانتاج يحرم الكثير من المستثمرين وخصوصاً الصغار منهم القدرة على تحقيق استثماراتهم مما يؤدي الى تراجع النشاط الاستثماري مثلما يؤدي الى تراجع اجمالي الاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالي الى المزيد من الركود والبطالة وغيرها من مظاهر الازمة الاقتصادية التي تؤدي جميعها الى انخفاض معدل نمو الناتج القومي وتراجع الفائض الاقتصادي وتكوين رأس المال. وبصدد ما يثار عن علاقة التضخم بعرض النقود فإننا نقول بأن الثمن هو اداة او مقياس نقدي للتعبير عن القيمة أي قياسها وبأن قيمة السلعة تعبر او تساوي مقدار الجهد او العمل الحي والسابق المبذول في انتاجها وهو ما يبدو عقلانياً ومنطقياً . لذا فإن هذا المقياس للقيمة أي الثمن قد لا تكون له علاقة مباشرة بكمية عرض النقود فهو أي الثمن يتأثر بعوامل اخرى للعرض والطلب على السلع وقد يتأثر بأزمات او تقلبات اقتصادية- وسياسية مفاجئة كالحروب. من هذا يستدل بأن التضخم هو ظاهرة قد لا ترتبط بعرض النقود ولكنها تتأثر به بلا شك. ولـ هذا نستدل ايضاً بأن المقصود بالتضخم هو في الاساس تضخم في اسعار السلع والخدمات وليس في كمية عرض النقود بالضرورة.

التضخم والبطالة

يحدث التضخم في الاساس بسبب الاختلال او الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الوطني فحينما يعجز العرض الكلي عن مجاراة الزيادة في الطلب الكلي تبدأ حركة الارتفاع في معدلات التضخم وكلما ازدادت تلك الفجوة اتساعاً تسارعت وتيرة الزيادة في معدل التضخم. ويعاني الاقتصاد العراقي ازمة اقتصادية مركبة الابعاد لكن بعدها الاساس {كما اعتقد} يتمثل في حالة الركود التي تشكل سبباً ونتيجة لأبعاد الازمة الاخرى وهما التضخم والبطالة.

ومن الواضح بأن تفاقم معدلات التضخم جاء مؤشراً ونتيجة لعقم السياسة النقدية وفشل ادواتها في توفير البيئة الملائمة لتلافي او تخفيف نتائج الحروب التي خاضها العراق في الثمانينات والتسعينات. لقد اتجهت السياسة النقدية الى تمويل عجز الموزانة عن طريق طلب القروض من البنك المركزي فأدى ذلك الى حدوث زيادة كبيرة في عرض النقود وبالتالي الى رفع معدلات التضخم.

انني ومن منطلق تشخيصي لأزمة الاقتصاد العراقي لا أجد نفسي مخيراً بين اجرائين اما معالجة التضخم او معالجة البطالة، وكأن بين العلاجين تناقض لا يمكن حله. ففي الحالة الراهن للاقتصاد العراقي لا تؤدي معالجة البطالة او التخفيف من حدتها الى زيادة معدل التضخم لو احسن رسم سياسة للاستخدام ووجهت اعداد متزايدة من المستخدمين الجدد صوب القطاعات الانتاجية ورافق ذلك ربط محكم بين مستويات الاجور المدفوعة وبين مستويات انتاجية العاملين، لذلك فنحن نعتقد بأن معالجة الازمة الاقتصادية المركبة في الاقتصاد العراقي تتم من خلال البدء بمعالجة البطالة التي ستؤثر في تحريك الركود الذي سيؤثر بدوره في خفض معدل التضخم على حدة.

وتشير الوقائع الاقتصادية في العراق بان هنالك علاقة طردية بين معدلي التضخم والبطالة فإذا ارتفع معدل التضخم فوق مستويات معينة ارتفع معه معدل البطالة حيث يكمن السبب في ان كثيراً من المستثمرين الصغار او محدودي الدخل من المستهلكين يحجمون عن مشاريعهم ويقللون من طلبهم لعوامل الانتاج او السلع الاستهلاكية التي تضخمت اسعارها.

ويمر الاقتصاد العراقي حالياً بحالة ركود تضخمي سببها الاساس هو تدهور اوضاع المنشآت الاقتصادية الانتاجية وتدني حجم النفقات الحكومية الحقيقية وتوقف او انخفاض حجم الايرادات النفطية فيضعف جهاز العرض وترتفع الاسعار.

ان العراق بوضعه العام الحالي يعاني من اخطر شكل من اشكال التضخم ذلك ان هذا التضخم لا يرجع اساساً الى زيادة في تكاليف الانتاج او الى زيادة في معدلات الارباح بل هو تضخم ناجم عن نفقات حكومية جارية {مرتبات واجور ومدفوعات اخرى} لا يقابلها عمل او انتاج حقيقي لسلع او خدمات.

ان التضخم الحالي في العراق ادى الى انهيار الدخول الحقيقية لذوي الدخل المحدود، ان انفاق هذه الفئات على احتياجاتها الضرورية يزيد احياناً على ما تستلمه من رواتب واجور.

ان تفاقم حالة التضخم الفلكي الحالي في العراق تدرجت بفعل العوامل التالية:-

1- ان الانفاق الحربي والميزانيات التسليحية الضخمة لمواجهة ثلاثة حروب اقليمية ودولية خلال حوالي عقدين من الزمن ادى الى تحويل معظم ايرادات العراق لصالح الماكنة العسكرية الاستهلاكية وخفض مخصص الاستثمار الى ادنى مستوى مما ادى الى ايقاف تمويل المشاريع الاقتصادية العاملة، فضلاً عن ايقاف بناء استثمارات جديدة. من جانب اخر ادت مناخات الحرب وحالات اللايقين بمستقبل الاقتصاد العراقي الى ضمور الاستثمار الخاص والى هروب رؤوس الاموال الوطنية بحثاً عن استثمارات آمنة وكل هذا اسهم في تعطيل او تباطؤ ماكنة الانتاج الوطني في معظم الفروع والقطاعات الاقتصادية مما ادى الى ندرة العرض السلعي.
2- من جهة اخرى فإن الانفاق الحربي المشار اليه استنزف الاحتياطيات من العملة الاجنبية الذي ادى الى خفض قيمة العملة الوطنية وجعل من الصعب الحصول على بعض

مستلزمات الانتاج الضرورية للمشاريع المستمرة من خارج البلاد فأضاف ذلك عبأ جديداً على كلف الانتاج الوطني.

3- ان الضربات التدميرية التي تعرض لها القطاع النفطي مضافاً اليها ما تمخضت عنه حرب الخليج الثانية من حصار وعقوبات اقتصادية وتعويضات مالية اثرت بشكل مباشر على صافي ما تبقى للعراق من عائدات.

4- وفي محاولة لمواجهة المتطلبات المالية الضخمة للآلة الحربية اتجهت السياسة النقدية الى اسلوب التمويل بالعجز فضخت كميات هائلة من النقود الورقية غير المحمية بأي غطاء فهبطت قيمتها في اسواق التعامل السلعية والنقدية وتدنى سعر صرف العملة الوطنية بدرجة حادة ما انعكس مرة اخرى على اسعار المستوردات من السلع ومستلزمات الانتاج.

5- وكعامل مهم آخر ادى الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق يبرز الفساد المالي والاداري الذي استشرى عبر محطتين الاولى من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء والثانية من خلال ما جرى ويجري حالياً من هدر ونهب للموارد المالية والطبيعية منذ اسقاط النظام السابق وحتى يومنا هذا.

ان الكلفة الاقتصادية لهذا الفساد المتراكم تقدره الكثير من التقارير والدراسات المتخصصة ببضع عشرات من مليارات الدولارات التي كان يمكن ضخها في بناء اقتصادنا الوطني.

ان مسلسل الحروب والازمات المتعاقبة اوصلت الاقتصاد العراقي الى نهايتين محددتين الاولى هي: انخفاض الايرادات النفطية والثانية تدهور الطاقات الانتاجية للاقتصاد الوطني وبالتالي تراجع حجم المعروض الكلي من السلع والخدمات، وهو ما دفع الدولة الى اعتماد طريقة التمويل بالتضخم النقدي لتعويض النقص في الايرادات وهو ما ادى بالتالي الى ارتفاع معدلات التضخم.

وفي حالة الاقتصاد العراقي فإنه يواجه مشكلة مزدوجة تتمثل في نقص حاد لجانبي العرض والطلب ولتحريك العرض ينبغي اتباع سياسة انفتاحية على الاستثمار، وفي جانب الطلب ينبغي اتباع سياسات لزيادة الطلب الكلي بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري وخلق مرونة في جانب العرض تستجيب لنمو الطلب، وخلق قدرة في جانب الطلب تستوعب أي زيادة في العرض.

ان التضخم المرتفع يأتي اما لأسباب موضوعية كندرة الموارد الطبيعية او زيادة كبيرة في اعداد السكان مع انخفاض كفائتهم الانتاجية او لعوامل ذاتية كسوء الادارة الاقتصادية او قصور في التنظيم او انخفاض في انتاجية العمل او سوء استغلال الموارد والعراق يمثل الحالة الثانية.

وينظر الى التضخم المعتدل على انه احد كلف النمو او التنمية ووسيلة تشجيعية تضمن الابتعاد عن شبح الركود الاقتصادي أي ان نسب الزيادة المعتدلة للتضخم تعتبر إجبارية لتحفيز النشاط الاستثماري وزيادة معدلات الانتاجية عن طريق الرفع التدريجي للاجور. ان سمة معدلات التضخم المعتدلة تظهر في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وهي ترتفع او تنخفض تبعاً للدورة الاقتصادية او حدة الازمة الاقتصادية.

ورغم ان ارتفاع معدلات التضخم بنسب قليلة في معظم دول العالم الرأسمالي هي ظاهرة اعتيادية ومقبولة وتحدث (بالاضافة الى العوامل التي سبق ذكرها) نتيجة الفرق بين مرونة العرض الكلي وحجم الطلب الكلي الذي سوف يزداد بشكل مطلق بسبب زيادة اعداد السكان ونسباً نتيجة تحسين مستويات الدخول فإن وجود هذه النسب القليلة تصبح ضارة بإقتصاد الدولة اذا اقترنت او تسببت بحدوث ركود في ذلك الاقتصاد مكونة ما يعرف بالتضخم الركودي الذي لا نجد له ذكراً او تفسيراً في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

لقد صار التضخم ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي في كل مراحل الدورة الاقتصادية ومعدلاته تزداد وتنخفض نتيجة لحركة المتغيرات الاقتصادية غير المتناسقة وهذه صورة التقلبات في معدلات التضخم السنوية لمجموعة من البلدان الرأسمالية المتقدمة خلال المدة من 1991- 2000

جدول رقم (1)

(معدلات التضخم في عدد من الدول الرأسمالية الصناعية للسنوات 91- 2000)

البلد	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
الولايات المتحدة	2ر4	3ر2	2ر8	2ر3	2ر4	2ر2	2	1ر4	1ر4	2ر4
اليابان	2ر3	1ر7	1ر3	0ر7	0ر1	0ر1	1ر7	0ر7	0ر3	0ر7
المانيا	1ر7	5ر1	4ر4	2ر8	1ر7	0ر4	1ر9	0ر9	0ر6	1ر9
فرنسا	3ر2	2ر4	2ر1	1ر7	1ر8	2	1ر2	0ر7	0ر5	1ر7
بريطانيا	5ر9	3ر7	1ر6	2ر5	3ر4	2ر4	3ر1	3ر4	1ر6	2ر9
كندا	5ر6	1ر5	1ر8	0ر2	2ر2	1ر6	1ر6	1ر0	1ر7	2ر7
الاتحاد الاوربي	5ر6	4ر5	3ر8	3ر1	2ر9	2ر5	1ر8	1ر4	1ر4	-
مجموعة البلدان المتقدمة	4ر5	3ر3	3ر0	2ر4	2ر6	2ر4	2ر1	1ر5	1ر4	2ر6

المصادر

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995
- الصندوق العربي للإنماء/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000

ويتضح الفارق الكبير لدى مقارنة معدلات التضخم في مجموعة الدول الرأسمالية مع نظيراتها في الدول النامية لنفس المدة.

ولا شك ان معدلات التضخم السنوية العالية في الدول النامية يشكل دليلا على فوضى تلك الاقتصادات وهشاشة بناء ها الاقتصادي فضلاً عن تشوه هياكلها الاقتصادية. لقد تشكلت هذه الاقتصادات النامية في ظروف تاريخية مختلفة وسلكت طرقاً متباينة في ادارة اقتصاداتها وجاء ذلك نتيجة عاملين اساسيين الاول ويتمثل في تعرض معظمها لاستغلال استعماري خارجي ويتمثل الثاني باختلاف تراكيبها الاجتماعية ونوعية الصراعات الطبقية وغير الطبقية وحدّة هذه الصراعات من دولة نامية لأخرى.

واننا نعتقد بأن التضخم في هذه الدول يشكل السبب الاهم في جر اقتصادات هذه الدول نحو دورات من الركود الطويل. ان عدم قدرة معظم هذه الدول على توجيه اقتصادها نحو الاستخدام الكامل لمواردها يبقي على ضعف في مرونة العرض الكلي وبالتالي الى جنوح الاسعار نحو الارتفاع.

واليكم صورة معدلات التضخم في عدد من الدول النامية للمدة من 91- 2002

جدول رقم (2)
معدلات التضخم في عدد من الدول النامية للسنوات 91- 2002

البلد	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
البرازيل	432.8	951.6	192.8	2075.9	62	15.8	6.9	3.2	4.9	7	1.8	8.4
الارجنتين	171.7	24.9	10.6	4.2	3.4	0.2	0.5	0.9	1.2-	0.9-	1.2-	25.9-
شيلي	21.8	15.4	12.7	11.4	8.2	7.4	6.1	5.1	3.3	3.1	3.6	2.5
كولومبيا	30.4	27	22.6	23.8	21	20.2	18.5	18.7	10.9	9.2	8	6.3
المكسيك	22.7	15.5	9.8	7	35	34.4	20.6	15.9	16.6	9.5	6.4	5
الجزائر	24.9	31.7	20.5	29.0	11.8	18.1	5.7	5.0	2.9	0.3	4.2	1.4
كوريا	9.3	6.3	4.8	6.2	5.5	5	4.4	7.5	0.7	2.2	4.7	2.8
الهند	23.9	11.8	6.4	10.2	10.2	9	3.2	13.2	4.7	4	3.7	4.4
مصر	19.7	13.6	12.1	8.2	14.3	7.2	4.9	4.2	3.7	2.7	2.7	2.7

المصدر :

International Financial Statistics, Yearbook 2003

ان تخلف هيكل الانتاج في العراق المعبر عنه بهيمنة انتاج المواد الاولية على فروع الصناعة التحويلية اضافة الى عوامل اخرى خلقت تبعية لحالة الصناعة والاقتصاد في الدول الرأسمالية المتقدمة، لذلك فإن تفكيك خيوط هذه التبعية او التخفيف منها يعد وسيلة مباشرة او غير مباشرة في ابعاد الاقتصاد الوطني عن الازمات والتقلبات الخارجية.

ان معالجة مظاهر الازمة الاقتصادية في الدول النامية ومنها العراق مثل الركود والتضخم والبطالة يمكن ان يحدث في داخل تلك الاقتصادات وبإستخدام امكاناتها الذاتية ويبدأ من اصلاح الاختلالات الهيكلية الرئيسية والعراق يملك برأينا جميع مقومات تحقيق هذه المهمة.

وفي الاقتصاد العراقي حالياً لا يوجد لدينا طلب كلي يزيد عن قدرة العرض الكلي، بل ان لدينا عرض كلي عاجز وقاصر عن اشباع حاجات طلب كلي غير فعال وضعيف وهذا يعني حدوث نقطة توازن اقتصادي دون مستوى الاستخدام الكامل بين عرض محدود وطلب غير فعال.

لذلك فإن معدلات التضخم الكبيرة الحالية ليس سببها وجود طلب متزايد او فعال بل سببها وجود ركود اقتصادي، اضافة الى عدم ثبات السياسة النقدية ولجوءها في فترات متعاقبة الى سياسة التمويل بالعجز وبالتالي زيادة كمية عرض النقود وهبوط قيمتها فإرتفاع الاسعار. لذلك ايضاً فإن اية سياسة انكماشية تهدف الى تقييد الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري سوف ترفع من معدلات التضخم الحالية.

ان السياسة الاقتصادية التي يوصى بها صندوق النقد الدولي المتمثلة في الاصلاحات الهيكلية غير قادرة على إزالة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي العراقي وغير قادرة على اخراج العراق من ازمته الاقتصادية المركبة الحالية.

ومن المفارقة ان أي اجراء او سياسة او برنامج يرد ضمن توجهات الصندوق والبنك لا يمكن ضمان نجاحه الا اذا ارتبط بتنفيذ بقية السياسات او البرامج: أي ان تلك التوجهات هي عبارة عن حزمة لا يمكن تجزئتها.

فإذا اخذنا الخصخصة التي هي احدى آليات العولمة الاقتصادية لقلنا بأن نجاح برنامجها لا يتحقق الا اذا اخضع الاقتصاد العراقي لآليات ومؤسسات العولمة الاخرى ومنها على سبيل المثال لا الحصر وجوب تحرير الاسعار والتجارة والاستثمار والخدمات وغيرها.

ان البداية الصحيحة لمعالجة اساسية للتضخم تبدأ من حل اشكالية اللا توازن بين العرض والطلب بجانبيه النقدي والسلعي ولكن بأي من المتغيرين يبدأ العمل؟

وبرأينا فإن هناك حلاً ذو شقين متوازيين تكون الانطلاقة الاولى فيه لجانب خلق اكبر قدر ممكن من فرص العمل في قطاعات الانتاج لأن ذلك سيضمن خلق دخول وطلب جديد من جهة كما وسيضمن ايجاد انتاج اضافي او جديد من جهة ثانية.

ان الهدف من مثل هذا الحل يتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد على نسبة الزيادة السنوية للتضخم ويقلل من نسب البطالة الحالية.

ان التوازن الاقتصادي الحالي بين الطلب الكلي على الاستثمار والاستهلاك وبين العرض الكلي لعناصر الاستثمار {سلع راسمالية، سيولة نقدية وغيرها} وعناصر الاستهلاك {السلع الاستهلاكية} حاصل دون مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية ويشكل خللاً تعجز عن اصلاحه السياسة الاقتصادية المعمول بها حالياً في العراق.

لذلك فإننا اذا اردنا تجنيب الاقتصاد حالات الركود والتضخم والبطالة والبحث عن حالة توازن اقتصادي فإن المفروض والمطلوب ان يتحقق هذا التوازن عند المستوى الاقرب الى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية. ان ظاهرة الركود المصحوب بالتضخم {الركود التضخمي} هو الوصف الدقيق لحالة الاقتصاد العراقي وهي ظاهرة يرتفع بموجبها المستوى العام للاسعار في ظل حالة من الاستخدام الناقص لموارده الاقتصادية، فالركود هنا يعني عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق التوظيف الكامل او شبه الكامل لموارده. أي انه يعكس قصور او ضعف في الطلب الكلي الفعال على هذه ا لموارد ويبنى على ذلك ان اسعار تلك الموارد ينبغي ان لا تشهد ارتفاعاً. ان المفروض وبحسب المنطق الاقتصادي ان الاسعار تتجه نحو الانخفاض حينما يتجه النشاط الاقتصادي نحو دورة الركود. لكن الركود التضخمي يسير بالاتجاه المعاكس بمعنى ان التضخم ينمو في رحم الركود فيلد معه معدلات بطالة عالية.

واذا كانت ظاهرة التضخم الركودي ظاهرة اقتصادية جديدة وذات صلة بما يحدث من تغيرات بنيوية او هيكلية للاقتصاد الرأسمالي فإن لحدوث هذه الظاهرة في اقتصادات نامية مضموناً ودلالات اخرى مختلفة.

ففي ظل ظاهرة الركود التضخمي يفقد جهاز الثمن او الاسعار فاعليته في تنظيم العلاقة بين العرض والطلب وفي تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتوجيه الاستثمارات وذلك يعني ان مستويات الاسعار التي هي دالة على التضخم ستكون متحركة ومتقلبة بصورة قد لا تكون مرتبطة بدورة الركود او الانتعاش في الاقتصاد، واذ يلاحظ في هذه الحالة اتجاه المعدل العام للاسعار نحو الارتفاع مع شيوع مؤشرات الركود.

ان احد اسباب التضخم الركودي في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم يتمثل في اتجاه متوسط تكاليف الانتاج الى الارتفاع في ظل محدودية الطلب الكلي الفعال من جهة ووجود طاقات انتاج فائضة ومعطلة بسبب محدودية الطلب الفعال من جهة ثانية. لكن الاقتصاد النامي الذي يقف دون مستوى الاستخدام الكامل لموارده الاقتصادية لا يتعرض لمثل هذه الظاهرة اذ لا يزال حجم الاستثمار الكلي في ذلك الاقتصاد عند مستوى منخفض بالمقارنة مع ما تمتلكه من احتياطيات اقتصادية.

ان الاقتصاد النامي لا يتحمل معدلات تضخم عالية بعكس الاقتصاد الرأسمالي المتقدم المحكوم اساساً من الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية التي تستطيع ان تصدر التضخم الى البلدان الاخرى من خلال تجارتها وخدماتها الدولية.

ونتيجة للاعتماد الشديد على الاقتصاد الرأسمالي فقد شكل التضخم المستورد احد الاسباب الهامة لإرتفاع طويل المدى للاسعار في اقتصاد الدول النامية.

ولكن ومرة اخرى كيف يجتمع الركود مع التضخم؟

في اقتصاد رأسمالي صناعي متقدم حينما يعجز الطلب الكلي عن احتواء فيض الانتاج من السلع يبدأ الجانب الاضعف من جهاز الانتاج المتكون من المشروعات الحدية الصغيرة ذات التكاليف الانتاجية فوق المعدلات الوسطية بإيقاف او خفض نسبة من انتاجها او التوقف الكامل عن الانتاج اذا اصبح الايراد الحدي لا يوازي كلفة الانتاج الحدية اذ عندها يتجه العرض او الانتاج الكلي للسلع نحو الانخفاض ليتكيف مع طلب محدود. وفي معظم حالات الاقتصاد النامي تبدأ الازمة بإرتفاع معدلات التضخم تليها زيادة في معدلات البطالة لينتج عن هذا الثنائي حالة ركود.

وفي ظروف الاقتصاد العراقي الحالية نحن نعتقد بوجود علاقة سببية متبادلة بين التضخم والبطالة أي ان كلا منهما هو سبب ونتيجة في نفس الوقت للآخر، وان كلا المعدلين يميلان بإتجاه واحد نحو الارتفاع او الانخفاض فهما واقعان في علاقة طردية.

وترى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بأن التضخم يتسارع في مرحلة ما بعد التشغيل الكامل، حينما يستمر الطلب الكلي على الموارد وعلى السلع النهائية ويتباطأ عرضها الكلي. لذلك فإن ما ظهر اخيراً في معظم البلدان الرأسمالية { وتحديداً في الولايات المتحدة في منتصف السبعينات} من زيادة معدل التضخم مع ركود اقتصادي ملحوظ يعد ظاهرة نقيضة لفرضيات وتحليلات تلك النظرية.

واذا كانت معالجة كينز للازمة الاقتصادية الكبرى 1929- 1932 قد افلحت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وقللت من معدلات التضخم والبطالة فإن دورة الركود الثانية في السبعينات اعطت الاقتصاديين الغربيين الذريعة لإنتفاد وتفنيد آراء كينز واحلال افكار ومعالجات جديدة لأشكالية الركود محلها جاء بها الكلاسيكيون الجدد.

ان الاختلال القطاعي الهيكلي الذي يقود الى اختلالات كلية اخرى يجعل الاقتصاد العراقي اكثر تعرضاً للمتغيرات الاقتصادية الدولية ومنها على وجه الخصوص ما يتعرض له الاقتصاد الرأسمالي المتقدم من ازمات او دورات اقتصادية.

ان انخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي هو الذي يعرض الاقتصاد العراقي الى مخاطر التضخم فضلاً عن الحاق الاذى بقطاعه النفطي من خلال عملية الاستنزاف، وهذه الثانية تجعل هذا الاقتصاد حساساً لما يحدث في الاقتصاد الدولي من ازمات، والتضخم الكبير هو احدى نتائج تلك الحساسية.

ان التضخم الفلكي الحالي في الاسعار يؤثر تأثيراً سلبياً بالغاً في تكاليف المعيشة والدخول والاجور وهو عامل معوق للتنمية من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار. ويقبل التضخم المعتدل الناتج عن زيادة الانفاق على الاستثمار لأن المتوقع هو زيادة الانتاج ولو بعد حين ويقبل التضخم ايضاً الناتج عن زيادة الانفاق على مشاريع البنى التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية التي لا تعطي مردوداً مالياً مباشراً.

ومن جانب آخر فإن عدم انتظام حجم الايرادات النفطية والزيادات المفاجئة فيها هو عامل اخر في تسريع ظهور التضخم في فترات انتعاش تلك الايرادات والتي يعجز جهاز الانتاج المحلي بعدها في فترات الانكماش عن مواجهة استمرار وجود فائض في النقود المتداولة وبالتالي طلب كلي كبير على السلع والخدمات.

ولابد من القول بأن من اسباب التضخم المضافة اخيراً في العراق هو رفع اسعار المشتقات النفطية الذي انتقل تأثيره الى اسعار السلع والخدمات الاخرى.

ان الزيادات الكيفية في اسعار بعض السلع التي تقررها الحكومة ومنها اسعار المشتقات النفطية سيؤدي الى ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القيمة الحقيقية للدخل الفردي وبخاصة لذوي الدخل المحدود مما سيزيد من تفاقم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية ويعرض للخطر مجمل النظام الاجتماعي.

دور السياسة الاقتصادية في معالجة التضخم

لا تستطيع سياسة اقتصادية قطاعية او فرعية لوحدها كالسياسة النقدية او المالية ان تجد حلولاً لأشكالية التضخم بل ان الامر يتطلب تفعيل عوامل مؤسسية وقانونية واجتماعية، فضلاً عن العامل الاقتصادي الذي ترسمه سياسة اقتصادية متكاملة ومتداخلة الابعاد.

وكما قلنا سابقاً فإن هنالك ثلاثة متغيرات اقتصادية تحدد معدل التضخم هي كمية النقود المعروضة، حجم الطلب النقدي وحجم الطاقات الانتاجية ومرونة عرضها، واذا ما عملت هذه المتغيرات الثلاثة بإتساق تام فيما بينها فإن التضخم او الارتفاع العام في الاسعار سيكون في الحدود المقبولة والمسيطر عليها وعندها ستحتفظ العملة النقدية الوطنية بقيمة تميل الى الاستقرار ومعها مستويات المعيشة للسواد الاعظم من السكان.

وتبرر الدولة تمويل الاستثمار عن طريق خلق نقود جديدة بسبب قلة المدخرات او عدم قدرة الشعب على تحمل المزيد من التضحيات لو ارادت الدولة تمويل التنمية عن طريق خفض مخصص الاستهلاك او عن طريق فرض المزيد من الضرائب او تثبيت الدخول الفردية.

ان خطورة السياسة النقدية تكمن في انها قد تكون هي احد المسببات للكثير من الاختلالات الاقتصادية ومنها التضخم لو لم تحسن صياغتها اذ ان التوسع النقدي في اقتصاد يعمل تحت مستوى الاستخدام الكامل يؤدي الى خلق كتلة نقدية ضخمة تدفع الى زيادة الانفاق على مشاريع او سلع غير ضرورية او عالية الكلفة.

ان ضخ كمية اضافية من النقود يولد ضغطاً على القدرة الانتاجية المحدودة في بدايات مراحل التنمية الاقتصادية، وفي ظل العرض السلعي المحلي منخفض المرونة فإن النمو السريع في الانفاق الحكومي يؤدي الى نمو الطلب الكلي وفي ظل محدودية العرض تتسع الحاجة الى الاستيراد فيضاف بذلك عامل التضخم المستورد.

ان الاقتصاد العراقي يتأثر بدرجة كبيرة بمتغيرات التجارة الخارجية بحكم ان اقتصاده الريعي المرتبط بتصدير سلعة واحدة يرفع من درجة انكشافه الاقتصادي وبالتالي تعرضه لما يحدث في الدول الرأسمالية من دورات ركود اقتصادي.

ان تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية ودخولها غير المنضبط الى اقتصادات الدول النامية يشل عمل السلطات النقدية في تلك الدول ويقضي على قدراتها في التحكم بأسعار عملاتها ورسم سياسة نقدية لبلدانها وبالتالي الى احتمال التعرض الى ازمات مالية او نقدية وقد يكون ما تعرضت له اقتصادات بعض الدول في جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك.

ان الاقتصاد العراقي بإمكاناته المالية واحتياطياته الاقتصادية ليس بحاجة الى سياسة انكماشية كما يدعو الى ذلك صندوق النقد الدولي بدعوته الى خفض الانفاق الحكومي. اذ ليست لمسألة في الانفاق بل بترشيد الانفاق وتوجيه نسبة اعلى منه نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة.

ان سعر الفائدة يستخدم في الاساس لأحداث موازنة مرغوب فيها بين العرض الكلي للنقود وبين الطلب الكلي عليها، لذلك فإن التحكم بهذا السعر يمثل الاولوية في السياسة النقدية وهو عامل اساس لضبط معدل التضخم، كما وتؤدي السياسة المالية المتمثلة في سياسة الانفاق الحكومي والسياسة الضريبية دوراً اساسياً في معالجة ظاهرة التضخم.

ان الاستثمار في مشاريع اقتصادية انتاجية يمثل المتغير المستقل المسؤول عن زيادة الناتج والدخل والاستخدام لذلك فنحن نرى بأن الحشد الاستثماري الوطني بكل اشكاله ومصادره يمثل نقطة الانطلاق لتحريك الاقتصاد العراقي الراكد حالياً بإستخدام جميع السياسات وادوات التحفيز الاقتصادي.

وفي ظل سياسة سليمة لترشيد وعقلنة الاستهلاك فإن زيادات متدرجة في مستويات الاجور والرواتب لا ينتج عنها تضخم بالضرورة بل ينتج عنها تحريك لقوى العرض وارتفاع في الدخول الحقيقية وفي مستوى الادخار الذي يمكن توجيهه نحو الاستثمار. ان هذه الاهداف يمكن تحقيقها من

خلال الترابط بين سياسات الاسعار والاجور والادخار والاستثمار وفي اطار ترشيد وتنسيق عمليتي الانتاج والاستهلاك.

ان ارتفاع الميل للاستهلاك وبخاصة غير الضروري منه يزيد من معدل التضخم.

ان العراق يستورد التضخم من خلال رفع القيود والضوابط عن استيراد السلع مما يؤدي الى فقدانه لمقدار كبير من احتياطاته النقدية الاجنبية، وهذه العوامل مجتمعة بالاضافة الى وجود عرض انتاجي غير مرن وصغير الحجم تعمل على ارتفاع اسعار السلع في السوق الداخلية.

ان امام الجهاز المصرفي المركزي حالياً وسيلة مباشرة لخفض حجم الكتلة النقدية في التداول هي شطب عدد من الاصفار من امام العملة النقدية (الدينار) وبما لا يؤثر على حجم النشاط الاقتصادي ولا يخلق أي اختلال بين القيمة الحقيقية للاجور ومستوى الاسعار وبما لا يؤثر سلباً على حركة التبادل التجارية ويترتب على ذلك تغيير سعر صرف العملة الوطنية ازاء العملات الاجنبية بشكل يحافظ على توازن وثبات قيمة العملة في الداخل والخارج.

واذا ما حدثت عملية الشطب فإن على السلطة الاقتصادية والنقدية ممارسة دور في الاشراف والرقابة على اسعار السلع والخدمات لكي لا يؤدي ذلك الى تدهور في القيمة الحقيقية للاجور والرواتب.

ان الانفتاح السريع على آليات عمل النظام الرأسمالي في بيئات الدول النامية قد يخلق المشاكل ويزيد من الاختلالات القائمة فيها، ان الرأسمالية لم تصل الى اعلى مراحل تطورها وهي المرحلة المالية الا بعد ان اجتازت مراحل وثورات من التطور الزراعي والصناعي والتكنولوجي وبنت قاعدتها الانتاجية المادية كما وبنت نظاماً مالياً وقطاعاً مصرفياً متطوراً وبذلك اكتسبت مناعة ومرونة نسبية في معالجة ازمات او انتكاسات تحدث في اسواقها المالية فتسبب لها اضراراً في اقتصادها او في عملتها. ومثل تلك الازمات تجد انعكاساتها في الاقتصادات النامية شديدة الارتباط والتبعية للاقتصاد الرأسمالي او شديدة الخضوع للمؤسسات المالية العالمية.

ان الانفلات او الارتباط السريع بالاقتصاد المالي العالمي والغرق في اسواق وبيوتات المال العالمية قبل اجتياز مراحل التطور الاقتصادي التقليدية وقبل بناء قاعة اقتصادية انتاجية قوية يعرض اقتصادات الدول النامية للازمات المالية ويحرمها استقلالية القرار الاقتصادي.

ان حماية الاقتصاد العراقي واستقراره ونموه ومعالجة اختلالاته ومنها التضخم يتحقق برسم استراتيجية اقتصادية تهدف من بين ما تهدف الى تجنب الوقوع في شباك التبعية للاقتصاد الرأسمالي المتقدم والاندماج في اسواقه لأن ذلك يقلل من احتمالية انتقال آثار ما يحدث فيه من ازمات اقتصادية او مالية الى داخل الاقتصادات النامية.

انه وبسبب عدم تطور النظام المالي في العراق وكذلك بسبب بيروقراطية وتخلف القطاع المصرفي فإنني اخشى من ان يؤدي ادخال ضيغ واساليب متقدمة مستنسخة من اسواق ومراكز المال في الدول الرأسمالية الى انهيارات مالية سريعة قد تعصف بالاقتصاد العراقي النامي وغير المستقر، كما انني من دخول المصارف الاجنبية الذي قد يعطل ع مل المصارف الوطنية وبدلاً من ذلك فإنني ادعو الى زيادة التسلح بالاساليب والمعدات التكنولوجية لمصارفنا.

ان تكامل وتناسق السياستين النقدية والمالية يضمن الوصول الى حلول متناسقة لكل من التضخم والبطالة والوصول الى افضل نقطة توازنية تبقي على مستويين مقبولين من البطالة والتضخم تسليماً بأن النظام الرأسمالي لا يمكن ان يتخلص من نسبة ما للبطالة مثلما يعجز الاقتصاد النامي عن تحريك كامل موارده الاقتصادية في ظل تقسيم العمل الدولي الحالي.

خلاصة الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: ان بدء مرحلة جديدة من النمو والاستقرار الاقتصادي في العراق تتطلب رسم سياسة اقتصادية جديدة واجراء تغييرات هيكلية وتطوير قواعد وقيم السلوك الاقتصادي في كافة المستويات.

ثانياً: ان التبعية الاقتصادية او الارتباط الشديد بالاقتصاد الرأسمالي تجعل الاقتصاد النامي معرضاً للاصابة بأعراض ما يحدث من ازمات ركود او تضخم في ذلك الاقتصاد. لذلك لا ينبغي اعتماد سياسة الانفتاح اللا محدود او الارتباط مع ذلك الاقتصاد في اتفاقيات اقتصادية غير متكافئة او في مناطق تجارة حرة يجنى ثمارها الطرف الاقوى.

ثالثاً: الحاجة الى تشخيص وتحليل دقيقين لمظاهر وابعاد الازمة الاقتصادية التي يمر بها العراق حالياً حيث يقوم بهذا التشخيص والتحليل وتقديم المشورة مختصون بعلم الاقتصاد يشار الى وطنيتهم وعلميتهم.

رابعاً: يجب على الدولة ان تعي خطورة المخطط الذي يستهدف افراغ العراق من كفاءاته الوطنية العلمية والفنية واتخاذ الاجراءات المضادة لذلك.

خامساً: ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تأتي بعد مراحل تاريخية من التخلف الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تحقيقها بأسلوب عفوي وبتوجيه من السوق وتقلباته بل بفعل مباشر ومنظم من الدولة تجسده آلية التخطيط وحيث تصبح الخطة الاداة الوحيدة بيد الدولة لتطبيق سياساتها الرامية الى توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي ومعالجة الركود والتضخم والبطالة وايجاد الحلول لاكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحاحاً.

سادساً: اننا نعتقد بوجود تأثير متبادل وارتباط شديد بين السياسات المرتجلة الرامية الى تقليص دور القطاع العام وبين زيادة معدلات التضخم، فكلما يزداد ذلك التقليص تزداد معدلات التضخم.

سابعاً: الخصخصة هي احدى اهم شروط وآليات مشروع العولمة الاقتصادية وبالتالي فإنه ينبغي التعامل مع هذا التوجه بحذر شديد ذلك ان الخصخصة قد لا تخدم مصالح الاقتصاد الوطني النامي على المدى البعيد.

لذلك فإن الضرورة تقضي بوضع ضوابط صارمة للخصخصة كما ويجب اعطاء فرصة كافية لإصلاح اوضاع مشاريع القطاع العام قبل قرار نقلها الى القطاع الخاص.

ثامناً: العمل على رسم وتنفيذ سياسة نفطية وطنية مستقلة تتحكم في قرارات الاستثمار والانتاج والتسعير وذلك يسهم في استقرار الاقتصاد العراقي ومعالجة اختلالاته ومنها التضخم.

تاسعاً: توفير الحاجات المعيشية الضرورية للسكان وتعويض النقص الحاصل والكبير في الانتاج الغذائي المحلي واعطاء الاولوية في التخصيص والدعم للقطاع الزراعي الذي سيسهم في خفض الارتفاع العام في اسعار السلع الزراعية ويقلل من الحاجة الى استيرادها ويترجم هذا المطلب بضرورة الاستمرار بالعمل بنظام البطاقة التموينية.

عاشراً: بالنظر لإنخفاض الدخول الحقيقية للمراتب الاجتماعية من ذوي الدخول المحدودة وارتفاع مستويات الفقر بنوعيه المطلق والنسبي بسبب عامل التضخم واسباب اخرى نرى ضرورة تبني هدف اقتصادي- اجتماعي يتمثل بإعادة توزيع الدخل القومي بكافة الوسائل المالية والنقدية بين مراتب وطبقات المجتمع لصالح الطبقات محدودة الدخل التي تضررت وتتضرر حالياً من ارتفاع معدلات التضخم.

احد عشر: بالنظر لخطورة استمرار ظاهرة الركود المصحوبة بالتضخم ينبغي الاسراع بتشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة وذلك بإعادة احياء واصلاح المشاريع الانتاجية الصناعية فذلك سيسهم في زيادة حجم المعروض من السلع لمقابلة السيولة النقدية التي بيد الافراد وبالتالي تحجيم التضخم.

اثنا عشر: ان الازمة الاقتصادية في العراق هي ازمة ثلاثية الابعاد يتداخل فيها الركود مع التضخم والبطالة، لذا لا يمكن البحث عن حلول لأحدها بمعزل عن الاخرى كما ولا نعتقد بأن معالجة أي منها يتناقض او يحد من معالجة الاخرى.

ثلاثة عشر: لابد من التوصل الى حالة من التنسيق والانسجام بين ادوات السياسات النقدية، المالية، الاستثمارية، الانتاجية والاستهلاكية ليؤدي ذلك مجتمعاً الى تحريك منتظم للنشاط الاقتصادي يضمن تجاوز وحل الاختلالات الهيكلية القائمة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

اربعة عشر: ان سياسة التمويل بالعجز هي سياسة منتهية حالياً ولا يوجد ما يبررها في ظروف العراق الحالية، لكن ذلك لا يعني الميل لأنتهاج سياسة اقتصادية تقشفية قد تتعارض مع هدف القضاء على الركود والبطالة.

خمسة عشر: ان فتح الابواب الواسعة امام الاستيراد يساعد على دخول التضخم المستورد لذا فمن الضروري التأكيد على السياسة لتجارية الهادفة الى تحجيم الاستيرادات ووضعها عند الحدود الدنيا والضرورية.

ستة عشر: تعزيز الجهود التي يقوم بها البنك المركزي العراقي الهادفة الى دعم العملة الوطنية وتحسين سعر صرفها عن طريق اجراء رقابة على اسعار الصرف واسعار الفائدة اذ بدون هذه الرقابة والتدخل لا يمكن الربط بين تحسين سعر صرف الدينار وبين حركة معدل التضخم.

سبعة عشر: ينبغي على الدولة الاستمرار في العمل بنظام البطاقة التموينية كإحدى وسائل تجنيب المراتب الاجتماعية الفقيرة اخطار التضخم. ان ايقاف العمل بهذا النظام قد يؤدي لى كارثة اجتماعية.

ثمانية عشر: لا بد من اعطاء الاولوية في السياسة الاقتصادية لمعالجة اشكالية البطالة عن طريق الاسراع في بناء المشاريع الجديدة وإعادة المشاريع القديمة الى العمل والانتاج ودعم النشاطات الاستثمارية الخاصة لأن ذلك وحده كفيل بمعالجة الركود والتضخم الحالي في آن معاً.

المصادر

1- د. رمزي زكي/ التضخم المستورد/ دراسة في آثار التضخم في البلاد الرأسمالية على البلاد النامية/ دار المستقبل العربي- القاهرة 1986.
2- د. رمزي زكي/ مشكلة التضخم في مصر اسبابها ونتائجها/ برنامج لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
3- د. طاهر فاضل حسون، مصادر التضخم النقدي في العراق اسبابه ومعالجته. دار الطليعة/ بيروت 1978.
4- د. ميسر قاسم/ محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر القيت على طلبة الدكتوراه اقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد 2005/ 2006.
5- سامي فاضل عطو، دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والاصلاح النقدي ما بعد الحصار، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة 1999.
6- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، تقويم فاعلية ادوات السياسة النقدية والمالية في كبح جماح التضخم خلال فترة الحصار، بغداد 1992.
7- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث. النشرة السنوية 2006.
8- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة.